تقرير الملتقى الرابع للجغرافيين العرب

٢- ٤ نونبر ٢٠٠٦

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نظمت الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة بتعاون مع جامعة محمد الخامس اكدال، الملتقى الرابع للجغرافيين العرب الذي تضمن ندوة علمية حول موضوع: "نحو استراتيجية لتخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية" و ذلك بين ٢ و ٤ نونبر ٢٠٠٦م في رحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط. شارك في هذا الملتقى حوالي ١٢٠ باحثا من مختلف الأقطار العربية جاؤوا لتقديم أبحاثهم حول مختلف الجوانب المتعلقة بإشكالية تخطيط التنمية وأبعادها المحلية والقومية و الدولية.

وقد حضر الجلسة الافتتاحية لهذا الملتقى، التي انعقدت بمدرج الشريف الإدريسي، كل من السادة المحترمين: المندوب السامي للتخطيط ورئيس الجامعة وعميد الكلية، وممثل المؤسسة الألمانية كونراد أديناور، إلى جانب رؤساء الجمعيات الجغرافية لكل من المغرب، اليمن، مصر، والسعودية، وكذا رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى.

تميزت هذه الجلسة التي انطلقت على الساعة ٩ والنصف، بإلقاء تدخل المندوب السامي للتخطيط، الذي جاءت كلماته مثنية على عقد الملتقى وعلى نجاحه في اختيار موضوعه، والذي يعد موضوع الساعة وفرصة لتدارس مختلف القضايا المتعلقة به، مبرزا دور الجغرافي وأهميته القصوى في فحص الظروف طبيعية كانت أم بشرية للتنمية المجالية وعمق تحليله في إبراز الاكراهات والمؤهلات والبدائل المتاحة. كل هذا وفي ظل التحولات الدولية الراهنة المرتبطة بمشروع العولمة، تواجه الأمة العربية تحديات تستوجب استيعاب ترابط هذه الأبعاد من أجل وضع استراتيجيات للتنمية ترتكز على المقومات الذاتية والمؤهلات الثقافية والاقتصادية والبيئة المحلية للعالم العربي مع ضرورة اعتبار مؤثرات الحداثة الواردة من المحيط الخارجي.

تلتها كلمة رئيس الجامعة الذي نوه في مستهلها بالجهود الكبيرة التي بذلتها الجمعية وفي مقدمتها أعضاء اللجنة التنظيمية من أجل تحقيق الظروف الجيدة لعقد الملتقى، مبرزا بالمناسبة الدعم المادي الكبير، الذي قدمه وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي. ثم تدخل عميد الكلية ليرحب بالمشاركين العرب وليعرب عن اعتزازه بتنظيم هذا الملتقى ذي البعد العربي برحاب الكلية.

توالت بعد ذلك كلمات رؤساء الجمعيات العربية للجغرافيا التي كان لها شرف عقد الملتقيات الثلاثة السابقة، مثنية ومنوهة بأهمية الملتقى الرابع تحت إشراف الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة وتوفيقها في اختيار موضوع ذي أهمية قصوى في الوقت الحاضر، جاءت بعد ذلك كلمة ممثل مؤسسة آديناور الألمانية، التي أبرز فيها دور المؤسسة في الدعم المادي والمعنوي لتنظيم مثل هذا الملتقيات، التي أخذت هذه المرة بعدا عربيا كبيرا. لتختم الجلسة الافتتاحية بكلمة رئيس اللجنة التنظيمية التي عرض فيها بعد كلمة ترحابية برنامج الملتقى.

وهكذا انطلق الملتقى العلمي بعقد جلستين عامتين بمدرج الشريف الإدريسي يوم الخميس ٢ نونبر ٢٠٠٦، خصصت لمحاضرات عامة تمحورت حول تحليل الإشكالية العامة للملتقى.

الجلسة الأولى حول الاشكاليات العامة للملتقى

تمحورت مداخلات الجلسة حول الإشكاليات العامة لموضوع الملتقى المتمثل في ترابط الأبعاد المحلية، القومية والعالمية للتنمية المجالية في الوطن العربي،

أمام إكراهات تثبيت أسس التنمية القطرية، بهدف تلبية الحاجيات المتزايدة لساكنة العالم العربي المتطورة باستمرار تمكنت هذه المداخلات من بلورة كثير من الأفكار والأطروحات حول إشكالية التنمية في ظل العولمة وحتمية الانفتاح على العالم الخارجي، وذلك من خلال تفعيل شروط التنمية المحلية، التي تقتضي تبني مبدأ التشارك بين الفاعلين المحليين والمؤسسات المقررة للدولة المركزية، إضافة إلى تفويض قرارات اقتراح وتنفيذ مشاريع التنمية للمسؤولين المحليين، مع الإبقاء على دور الدولة التحكيمي، لضمان تنمية متوازنة بين جهات القطر الواحد داخل العالم العربي الذي أصبح يعاني في ظل العولمة من المنافسة الدولية التي تعكسها مرامي وأهداف:

- مشروع التعاون الأورومتوسطي الأوربي اتجاه دول الضفة الجنوبية لحوض البحر المتوسط؛
- مشروع الشرق الأوسط الكبير الأمريكي بأهدافه الهيمنية الواضحة.

لكل هذا أضحى من الضروري العمل من أجل تحقيق الحماية القصوى لكل أشكال التكتلات الإقليمية عن طريق:
- تقوية الدور الإقليمي للعالم العربي، الذي يعاني أصلا من مشكل التهميش، وتكريس وضعية التبادل اللامتكافئ لصالح دول الشمال، التي تعمل من أجل استمرار هذه الوضعية عن طريق خلق ظروف التفرقة بين أقطار العالم العربي؛
- للخروج من نفق التفرقة هاته، يبقى أولا توفير شروط التنمية القطرية من خلال تفعيل مسلسل الإصلاحات الديموقراطية ووضع الحريات العامة في قلب العملية التنموية؛
- توظيف شروط وتفعيل عوامل الوحدة الجيوسياسية والإقتصادية البينية، وذلك بالعودة إلى إنعاش مختلف علاقات التكامل عن طريق توحيد الرؤى والإستراتيجيات اتجاه المخاطب الخارجي، والذي هدفه خلق ظروف بقاء التكتلات الإقليمية واستدامتها، تلك الاستدامة التي لا يمكن تحقيقها ما دام التبادل التجاري مثلا بين الدول العربية ضعيفا، خصوصا وأن عائدات مثيله مع العالم المتقدم يتميز بالعجز الدائم، في الوقت الذي تبقى فيه قيمة المشاريع المقترحة من طرف دول الشمال هزيلة (٠.٢٥% من دخلها العام)، مقابل أهمية التحويلات الهائلة للناتج الخام العربي نحو الشمال، وذلك تحت طائلة تغطية تكلفة التنمية وتلبية حاجيات عالمنا العربي الملحة من تكنلوجيا وغذاء، هذا الأخير الذي أصبح تأمينه مستقبلا رهينا بعقلنة استغلال الموارد الطبيعية المؤهلة لتحقيق الإكتفاء الغذائي ولاسيما ترشيد استهلاك الموارد المائية التي يعاني العالم العربي بعجز كبير في مصادرها كما وكيفا، خصوصا وأن أغنى العاليات المصدرة لها تبقى خارج حدود مجال السيادية للعالم العربي، بل إن تصريفها نحو هذا العالم الذي يقع أغلب مجاله في السافلات، الشيء الذي يجعله خاضعا لإكراهات سياسات الابتزاز الدولية المتحكمة في مدى ضمان استمرار ذلك التصريف؛
- تفعيل شروط نجاح التبادل البيني على جميع الأصعدة، بهدف تحقيق التكامل المنشود والممكن بين أقطار العالم العربي، وذلك عن طريق تشجيع وتقوية تبادل الخبرات وتحرير المبادرات والمبادلات البينية مجتمعية كانت أم حكومية بين الأقطار العربية و تحقيق تكامل اقتصادي من خلال الإسراع في وضع الأسس الضامنة لإنشاء سوق عربية متحدة.

الجلسة الثانية حول الإشكاليات العامة لموضوع الملتقى

من أبرز الأفكار التي انبثقت عن هذه الجلسة:
١- لتلافي اعتماد الباحث الجغرافي على النقل وتكرار ما تجود به التقارير وإعادة صياغة منتوج متجاوز علميا وحضاريا، وحتى يصبح الجغرافي مهتما أكثر بالقضايا الوطنية ومسألة الهوية والوعي بمجاله وما يحدث عليه من تغيرات وتطورات لابد من استعادة الجغرافيا لتألقها ولدورها الريادي في التنمية والتهيئة وإعداد التراب عبر مقترحات فعالة وبدائل جديدة من أهمها:
- الحاجة إلى تصور فكر جغرافي جديد يعبر عن الوعي والحرية
- إعادة الاعتبار للمدرسة الجغرافية والتأصيل للفعل الجغرافي على المستوى السياسي
- اعتماد البحوث الجغرافية على الواقع والتجربة الميدانية عوض اجترار معلومات تجاوزتها الظروف الدولية والجهوية والمحلية
- الديمقراطية والحرية أمران ضروريان لكي يساهم الجغرافي في خدمة الأمة، من خلال أدوات التفكير الحر
- أهمية متابعة تأثير العولمة التي هي جسر لمرور البلاد العربية إلى التنمية ودور الجغرافيا أساسي لتفادي الإغراق في هذه العولمة.

٢- أهمية الموقع الجغرافي العربي في قلب الكرة الأرضية، كمجال واسع لامتداد القحولة ينذر بمخاطر مقبلة لزحف التصحر باتجاه مناطق الانتقال القرب صحراوية والتي بتدهورها وبتراجع دورها الحمائي أصبحت بدورها جبهة هشة بين الصحراء الجرداء والمجالات الرطبة وشبه الرطبة والمسقية مثل الواحات.
ومن هنا تم اقتراح عدد من الأفكار الأصيلة والمنبثقة من دراسات ميدانية:
- فعلى مستوى التنوع البيئي والحيوي تشكل الصحراء عالية التراب العربي وتحديا ضخما للعالم العربي من الصعوبة تجاوزه؛
- إعادة تأهيل المجالات القرب صحراوية وإن كان من الصعوبة الرجوع إلى الوضعية الأصلية، لأن التدهور تجاوز خط الرجعة؛
- إن ما يظهر الآن من نهضة عمرانية على النمط الغربي، والاستثمارات المالية والجهود الكبيرة لنشر المجالات السقوية، مؤشرات تنموية ليست بالضرورة مستدامة، لأنها مرتبطة باقتصاد الريع على حساب الموارد البيئية المحلية والموارد الطبيعية؛

- أهمية استرجاع الوعي بالثقافة والتصالح معها، خصوصا الحضارة المشتركة في محاولة قد تنجح في صون البيئة والموارد بحس منبثق من الحضارة العربية التي كانت السبب في النهضة الأوربية.

٣- التنمية المحلية تحرر المجال والمكان من الجمود والفرد من الفقر والثقافة من التخلف. و قد أدى العديد من المشاريع المختلفة إلى اختلال مجالي بين المدن الكبيرة وتراجع المدن المتوسطة والصغيرة، التي من المفروض أن تقود قاطرة التقدم في الأقاليم التابعة لها؛ وتبين أيضا من خلال العلاقات التي تتدخل في التنمية المكانية، تداخل وتراكب العديد من العوامل والاستراتيجيات والحيثيات التي تجعل من الصعب فهم اتجاهات التأثير والتأثر.

٤- غيرت متطلبات العولمة موازين القوى المجالية، فظاهرة السوحلة والحوضرة تكشف عن ظهور بوادر التخلي عن الإستراتيجية السابقة في إعداد التراب، التي كانت تبحث دائما عن التوازن بين الجهات والأقاليم؛ وظهر المجال الساحلي كقطب مسيطر على مستوى التعمير والاستثمار وتقوية الاقتصاد، وأصبح لتلبية متطلبات العولمة، مجال يخضع لمؤشراتها، والتي من بينها القوة على المنافسة والبحث عن الجودة والتميز؛ و تتعرض الأقاليم الصغيرة لمخاطر التهميش في المستقبل، لأنها لم تبق ذات أولوية في إستراتيجية العولمة وغير قادرة على تحمل التنافسية الجهوية أو العالمية؛ إن أي توصيات التهيئة الترابية المتوازنة، أصبحت صعبة التحقيق، في ظل نظام تدبير يعتمد على مركزية القرار، وهي صعبة التحقيق لأن المشاريع الضخمة قد انطلقت مثل المطارات الجديدة والموانئ الضخمة والسياحة الدولية المتزايدة، خصوصا مع تراجع الإيمان بالتوازن الإقليمي؛ إن أي تأقلم مع العولمة وأي تشبث بمركزية القرار، لن يسمحا ببروز حواضر إقليمية مستقلة ومتوازنة في البلاد العربية.

٥- كما أن تناول إستراتيجية التنمية في البلاد العربية، يبقى شديد التعقيد لاعتبارات تاريخية وأخرى سياسية وتنظيمية واقتصادية. محاولة صياغة إستراتيجية للتنمية الضعيفة النمو اعتماد على الكثافة السكانية والموارد المائية ومصادر الطاقة والزراعة والسياحة ولاسيما أهمية الموقع، تجعل من الصعب التوصل إلى إستراتيجية فعلية للتنمية المحلية أو الإقليمية، لأن لكل إقليم خصوصيته ومؤهلاته وتراثه وأولوياته. و الحكم على المناطق الأقل نموا، يتطلب وضع مؤشرات حقيقية، يمكن قياسها وتتبعها ميدانيا واقتصاديا، للقول بأن هذا الإقليم أو ذاك هو أقل نموا أو للمقارنة بين الأقاليم وترتيبها. لم تحقق التنمية القطاعية نفعا. لذلك تم اقتراح تنمية شمولية ومندمجة بين كل القطاعات، لكونها تبقى مرتبطة ببعضها البعض، بل تتداخل فيما بينها؛ لذلك يبقى من الضروري تفعيل الحكم الذاتي للجهات داخل كل قطر، حتى تقوم المجموعات البشرية المحلية بالمشاركة الفعلية في تنمية أقاليمها؛ و إيجاد البدائل البيئية يعتبر مسألة ملحة، لأن من شانها حماية الرصيد البيئي المتبقي، نظرا لأهميته التراثية والتنموية.

الجلسة الثالثة من المداخلات العامة

عند مقارنة وضعية التمدين في البلدان المغاربية لوحظ تشابه من حيث:

- مناهج التمدين (قدم التمدين مع التزحزح الحديث نحو السواحل)
- آليات التمدين (دور التدخلات الرسمية والديموغرافية)
- آثار التمدين على الثروات (اكتساح الأراضي الفلاحية، إنتاج النفايات، استهلاك الماء والغطاء الغابوي...)

ضرورة التحكم في الظاهرة لتفادي التوسع غير المعقلن على حساب البيئة والثروات الاقتصادية والرفاه الاجتماعي.

تم اعتماد المنهج الإحصائي في تصنيف المدن المغربية مستنتجا أهمية العوامل الاقتصادية والسوسيوتقافية والديموغرافية كمؤشرات للتصنيف. وقد أفضى التدخل إلى تقسيم التراب المغربي حسب أصناف المدن إلى ٣ أشرطة انطلاقا من الشمال الغربي في اتجاه الأقاليم الصحراوية.

المداخلة الثالثة تطرقت لمنهج الأقلمة الجهوية في الجزائر مركزة على دور الإرث الاستعماري، دور التوجهات السياسية بعد الاستقلال وخصوصا التحول الذي شهدته الجزائر بالانتقال من الاشتراكية نحو الرأسمالية اللبرالية.
وقد أفضى التقسيم إلى ٣ أقاليم حزامية وهي: الاقاليم التلية والساحل، الاقاليم الوسطى و الجنوب الصحراوي.

المداخلة الرابعة تطرقت للسياحة والتنمية في تونس مركزة على العلاقة بين السياحة والاقتصاد، حيث يساهم هذا القطاع بجزء وافر من المداخيل الوطنية، السياحة المجال حيث عملت السياحة على تدعيم تركز الأنشطة على الساحل ثم السياحة والمجتمع، إذ ساهم القطاع في ظهور السلوك الاستهلاكي لذا كل الطبقات المجتمعية المحلية. ومن تم أصبح من الضروري إعادة النظر لتدارك الوضع وإعادة التوازن.

المداخلة الخامسة تطرقت لدور التخاطيط المحلية انطلاقا من النموذج الجزائري، مركزة على دور البلديات وإشراك السكان بعدما تخلت الدولة عن دعم السكن. وبينت أنه ورغم الوجه الديموقراطي للعملية فإن الصبغة القطاعية وتغييب الميكانيزمات ظلت ملازمة للعملية.

أما المداخلة الأخيرة فقد اهتمت بأبراز أهمية سياسة الإرواء في البلدان العربية مركزة على الأهداف المتوخاة من العملية والتطورات الحاصلة في الميدان من التوجه نحو السدود الكبرى فالصغرى والمتوسط للوصول إلى السقي المركز.

هذا وقد أثارت هذه المداخلات ردود فعل انصبت على ثلاث جوانب:
- المنهجية كأهمية الاعتماد على الإحصاء في وضع التصنيفات وحدوده،
- تأثير الأنظمة الاقتصادية والسياسية في سياسات الإعداد،
- تنامي الاختلالات المجالية رغم المحاولات المختلفة والتجارب المتنوعة
- ضرورة تبادل التجارب بين مختلفة الباحثين والأنظمة نظرا لتشابه الأوضاع في مجملها.

في اليوم الثاني ٣ نونبر ٢٠٠٦، ونظرا لارتفاع عدد المشاركين فقد تمت برمجة أربع ندوات موضوعاتية، نظمت على شكل ورشات متوازية دامت من ٩ صباحا واستمرت بعد أداء صلاة الجمعة إلى الساعة ٣ والنصف بعد الزوال، وذلك بغية تمكين كل المشاركين من تعميق النقاش حول مواضيع تهم التنمية المحلية، الجغرافيا الطبيعية، البيئة والتنمية، تنمية الأرياف، مناهج وابستمولوجيا.

الندوة الأولى: التنمية المحلية

تضمنت الجلسة الصباحية الاولى سبعة مداخلات و نركز في هذا التقرير على النقط الأساسية.

المجال المغرب: تميز التخطيط الجهوي للتنمية بالمغرب بعدة اختلالات على المستوى المجالي والاقتصادي والاجتماعي. وهذا ناتج بالخصوص عن السياسة الانتقائية المتبعة لعدة عقود من الزمن، حيث يتم التركيز على مجال جغرافي دون مجالات أخرى، و ينصب الاهتمام على قطاع ما ويتم اغفال قطاعات اخرى. و قد نجم عن هذه السياسة الجهوية غياب توزيع عادل لمختلف البنى التحية والمرافق و استقرار اختلالات مجالية واضحة يعكسها تباين التوزيع المجالي للمرافق الاجتماعية كالمؤسسات التعليمية والصحية والاقتصادية. وصدورا عن هذه الوضعية أوصى بعض المتدخلين بضرورة فتح نقاش وطني حول الصحة لوضع مخطط استراتيجي و وضع خريطة صحية.

المجال الجزائري : تتبعت المداخلات تجربة الجزائر في التنمية الجهوية عبر ٣ مراحل (قبل الاستعمار، اثناءه ثم بعد أو مرحلة الاستقلال) وميزت بين مستويين مجالين وجها هذه التنمية المجالية: على المستوى الجهوي، أوضحت المداخلات ارتكاز التقسيم المجالي بالجزائرعلى معايير ووظائف مختلفة. لكن السياسة التخطيطية المجالية المتبعة عمقت الاختلالات الجهوية على جميع المستويات. واقترح لتجاوز هذه الاختلالات ان ينبني التقسيم المجالي على نقطتين اساسيتن، التقسيم العلمي لأراضي الدولة إلى مجموعة من الأقاليم، ثم تقسيمها الى أحواض نهرية تصلح ان تكون اقاليم تخطيطية. أما على المستوى المحلي فاهتمت المداخلات بإبراز دور الجماعات المحلية في التهيئة الحضرية انطلاقا من الوسائل القانونية المتاحة المتعلقة بالتهيئة والتعمير. كما ركزت على توضيح مستويات تدخل الجمعيات المحلية والوطنية و دورها في ترشيد عمليات التدخل في المجال الحضري.

المجال الليبي : تناولت المداخلة التي همت هذا المجال العوامل المتحكمة في التحولات التي شهدتها المدن الليبية، كالنمو السكاني وتأثير اكتشاف النفط، وعلاقة ذلك بالجوانب التخطيطية على المستوى المحلي والتي لم تواكب التطور الاقتصادي والسكاني. وللاستجابة لمختلف المشاكل المرتبطة بهذه التحولات، جندت الدول مصالح التخطيط لإعادة النظر في مخططات المدن والقرى .

المجال المغاربي : في ظل العولمة أصبح من الضروري على الدول المغاربية تفعيل اتحاد المغرب العربي بالشكل الحقيقي والعملي حتى تتمكن من الاستفادة من مواردها المتنوعة والمتكاملة، وكذا لتجاوز مختلف المشاكل المفتعلة بين بعض الدول. هذا التكتل الجهوي هو الوحيد الذي سيضمن لهذا المجال الجغرافي المغاربي قوة اقتصادية واجتماعية وسياسية. فالمقاربة التنموية التكاملية تبقى الحل الانجع للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تتخبط فيها هذه البلدان. ويكمن هذا في بناء اقتصاد جهوي متكامل ومندمج، وسوق واسعة.

الندوة الثانية: التنمية المحلية، دراسة حالات

تميزت أشغال الندوة الثانية بدراسة التنمية المحلية والتخطيط ألمجالي من خلال عدة مداخلات.

تناولت المداخلة الأولى " ظاهرة عمرانية جديدة " بالجزائر ويتعلق الأمر بمدينة علي منجلي بقسطنطينية. ظهرت هذه المدينة نتيجة لتخطيط ما يسمى " بالمدينة المبرمجة " التي تهدف إلى تخفيف الضغط على المدينة الأم وتحقيق توازن مجالي حضري بالقطر الجزائري.

أما المداخلة الثانية فتطرقت لدور التجارة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، أبرزت أهمية عائدات النفط في الناتج الداخلي لهذه المجموعة من الدول والذي يدعم التنمية الشاملة. كما أن هذه العائدات تساهم في دعم التنمية في الأقطار العربية والإسلامية وفي الدول الفقيرة، بحيث أن هذه المساعدات تصل أحيانا إلى ٣.٥ % من الناتج الخام لدول مجلس التعاون الخليج.

المداخلة الثالثة ناقشت استراتيجية التنمية المجالية بالقطر الجزائري بين المؤهلات المحلية وبديل الأقلمة. بناءا على مجموعة من التخطيط التنموية، توخت الجزائر جعل عنابة قطبا تنمويا بين مدن البحر الأبيض المتوسط من جهة وبين مدن الشمال والجنوب من جهة ثانية. ركز المتدخل على أهمية استثمار الإمكانيات المحلية لتحقيق التنمية المستدامة من منظور الأقلمة.

بالقطر الجزائري أيضا عالجت المداخلة الرابعة أهمية المخططات البلدية للتنمية كمستوى أخر في السياسة المجالية بالجزائر لتحقيق استراتيجية الوحدة المجالية. رغم أهمية هذه الإستراتيجية، خلص المتدخل إلى أن هذا النوع من المخططات تعبير على تخلي الدولة عن دورها في التنمية وأثقلت كاهل البلديات وضيقت عليها الخناق .

المداخلة الخامسة من مصر وقد عالجت البنية التجارية بمدن المصايف المتوسطية . فتطرقت لظاهرة سياحية تنشط في الصيف وتنكمش في الشتاء . هذا النوع من المدن السياحية يطرح عدة مشاكل إن على مستوى التخطيط المجالي أو على مستوى التركز والتشبع التجاري بالإضافة إلى مشاكل بيئية.

الندوة الثالثة محور البيئة والتنمية

الجلسة الأولى

تناولت المداخلات مواضيع مختلفة يمكن تجميعها ضمن ثلاث محاور أساسية:

- المحور الأول يتعلق بالمخاطر الطبيعية. لقد تناولت المداخلة الأولى المخاطر البيئية للمنحدرات في جزيرة سقطرى بالجمهورية اليمنية و دور تضافر عامل الانحدار مع عدة عوامل أخرى في دينامية التعرية و خلص إلى تصنيف أراضي الجزيرة حسب حدة الأخطار البيئية بناء على هذه الدينامية مستعملا في ذلك مقاربة تزاوج بين العمل الميداني و استغلال الوثائق خاصة منها صور الأقمار الإصطناعية. أما المداخلة الثانية فقد ركزت على التطرفات المناخية وخاصة منها موجات الحر بالبلاد التونسية وتأثيراتها البيئية و البشرية على الشريط الساحلي، وقد توقف الباحث عند بعض النقائص التي تعتري البحث في هذا الميدان وخاصة ما يتعلق بتعريف موجات الحر والعتبات المحددة لهذه الموجات، وخلص إلى أن هناك نزعة نحو التزايد لهذه الموجات في السنوات الأخيرة بالبلاد التونسية.

- المحور الثاني مرتبط بالموارد المائية وقد تمت دراستها من حيث شحها في الجزء الشرقي من العالم العربي من جهة ومن حيث محاولات التحكم في مصادرها في بعض هذه الأقطار من جهة ثانية. وقد خلصت دراسة التباين المكاني لشحة المياه في اليمن إلى أن الوحدة الجغرافية الواجب اعتمادها في دراسة هذه الظاهرة هي الأحواض النهرية التي تسمح بتقدير الاختلافات المكانية والفصلية وبالتالي فهي تعطي نتائج أفضل من التي يتم التوصل إليها على مستوى القطر الإداري أو على مستوى الوحدات الفيزيوغرافية. وقد بين الباحث من خلال مجموعة من المؤشرات الإرتباط الوثيق بين العوز الإقتصادي وشح المياه. أما المداخلة اللاحقة فقد ركزت على جانب تدبير المياه في المناطق الجافة من خلال تناوله بالتحليل سد الملك فهد بمحافظة بيشة، وقد أثارت نقاشا مهما حول مسألة استدامة المشاريع الضخمة في المناطق الجافة.

المحور الثالث تناول التأثيرات البيئية للمنشآت الإقتصادية وتندرج ضمن هذا المحور مداخلتان تركزان على التأثيرات البيئية الخطيرة الناجمة عن ظاهرة سوحلة الأنشطة الإقتصادية وخاصة منها الموانئ و المباني السياحية، والتغيرات الكبرى التي تحدثها مثل هذه المنشآت على الديناميات البيئية الساحلية.

الجلسة الثانية

١ – التجربة العمانية في مجال ترشيد استعمال الماء وحماية التربة تشكل نموذجا يحتدى به في الدول الجافة التي تعاني من نقص في المياه وتعتمد فقط على الثروات الأحفورية. لاسيما وأن المياه السطحية نادرة بحكم قحولة المناخ وضياع ٨٠بالمائة من مياه الأمطار عبر التبخر السريع و١٥ بالمائة عبر التصريف باتجاه البحر.

الاستهلاك المتواصل لمياه غير متجددة أدى إلى نضوب أو هبوط الفرشات الباطنية إلى مستويات حرجة، لذلك تم وضع إستراتيجية هدفها الرئيسي تنمية الموارد المائية الطبيعية وترشيد الاستهلاك وتطوير نظم الأفلاج وفي هذا الإطار تم تقديم نموذج حقل الرمال الشرقي الذي أقيمت عليه دراسات علمية دقيقة من خصائص هيدرولوجية ونظام الأودية وتحديد أحواضها ودراسة التكوينات السطحية، كما تحديد استعمالات الأرض وعتبات متطلباتها من الماء إضافة إلى وضع جرد أو تصنيف لنطاق الحماية.

٢ – أشار المتدخل الثاني إلى تجاوزات غير إنسانية وأخطرها تجاوزات مجالية تغير من الجغرافيا الفلسطينية باستمرار وتضيق المجال الحيوي وتستنزف الموارد الطبيعية وخصوصا المياه ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية:

- المصادرة التي تهم في غالب الأحيان أراضي فلاحية خصبة أو مغارس مثمرة
- تجريف التربة الزراعية بمبررات مختلفة (طرق، مستوطنات، معسكرات، جسور وغيرها)
- إقامة جدار الفصل العنصري الذي فصل الفلسطينيين عن أراضيهم.
- السيطرة على نهر الأردن والبحيرات ومنابع الماء
- غزو الزيتون الإسباني الأرخص ثمنا لضرب المنتوج الفلسطيني.

الإشكالية المتناولة تتمحور حول التدهور اللاحق بسفح الجبال الوسطى الفلسطينية بسبب تراجع استصلاح الأراضي وتوقف خدمة التربة والعناية بها، لأن السكان تركوها وهجروها إما بسبب العمل في الجهة الإسرائيلية والذي أصبح يدر مدخولا لا يوفره عناء الفلاحة وإما بسبب التضييق الذي تمارسه السلطات.

٣ – في إطار مشروع حول أسس التنمية الرعي- غابوية في مجالات عرفت اجتثاثا قديما مثل منطقة عبدة دكالة، أدى إلى تفاقم وتيرة التدهور النباتي والترابي في مجال يتميز بجفاف السطح، يطرح التساؤل التالي: هل من الممكن إعادة التوازنات البيئية انطلاقا من المقاربة التراثية النسقية من خلال العنصر النباتي والحيواني؟ على من تقع المسؤوليات هل الطبيعة الهشة أم الإنسان المستوطن لها؟

- توجد بعض المؤشرات والرواشم على ماضي غني بالتنوع لازالت بعض بقاياه لحد الآن. و يتطلب الأمر القيام بإعداد رعي غابوي لإعادة تأهيل الغابات القديمة مع إعادة تشجير بالأنواع المحلية ومحاولة إرجاع بعض الحيوانات التي اندثرت مثل الجمل.

٤ – انطلاقا من المغرب الشرقي، تم تقديم إشكالية المجالات شبه الجافة ومدى تأثير التغيرات الاقتصادية المحلية والدولية على التحولات التي تعرفها استعمالات الأرض وعلى استراتيجيات السكان المحليين.

وقد تم رصد أهم الأحداث التي أثرت في تنمية المغرب الشرقي الحدودي: الهجرة التي انطلقت منذ الثمانينيات، إدخال المكننة، كسر التوازن الذي كان حاصلا بين المجالات المزروعة والمجالات الرعوية في إطار التكامل بين العاليات والسافلة. و النتائج :

- تدهورالسهوب، التي تتلاشى بفعل الاستعمال المكثف لها.
- اندثار الغابات الشجرية وتعريض السفوح للتعرية المائية واستفحال التعرية الريحية بالمنخفضات.
- التهريب وأموال الهجرة الخارجية قلبت الموازين إذ حولت مجالات واسعة من مراعي إلى أراضي زراعة بورية (بعلية) أو سقوية تعتمد على الثروة المائية الجوفية.

تتبعا لما يحدث من خلل بيئي تم القيام بقياسات أبانت عن الدور الحاسم للاستعمالات البشرية في التدهور، في تضافر مع مناخ يتميز بأمطار استثنائية مركزة في الزمن والمجال مما يجعل العدوانية المناخية محركا أساسيا لانجراف التربة.

ضرورة التنمية لابد أن تمر بحماية الموارد، واعتماد اقتصاد حقيقي يعتمد المعرفة المحلية ويتأسس على مبدأ الاستدامة.

٥ – إن إستراتيجية التدخل في المجالات الغابوية تواجهها تحديات كبرى من أهمها أن الغابات في العالم العربي تتراجع من حيث المساحة والتنوع والجودة. حول الغابات امتدت أحزمة الفقر من الفلاحين وسكان المراكز الحضرية الفقيرة الذين يعتمدون عليها في استكمال معيشتهم اليومية.

أي تراجع في الغطاء الشجري يؤدي إلى ضياع التربة وتراجع الفرشة الباطنية لتوقف التسرب.

التحولات الزراعية الحالية وانفتاح السوق أمام الاقتصاد الحر أدى إلى ظهور زراعات تسويقية وعصرية تقضم أطراف الغابات كما يحصل بالنسبة لغابة المعمورة.

و محاولة فهم هذه الإشكاليات المركبة، تطلب من الباحثين تطبيق مقاربة كرطوغرافية من مجموعة خرائط موضوعاتية أدى تطبقها إلى استخراج تصنيفات للأراضي منقسمة إلى ١٠ مجالات بين ما يسمى مجال مستقر إلى مجال متدهور.

هذا التصنيف سمح باقتراحات تنموية قدمت في إطار مشروع للتنمية قامت به جهة الرباط سلا زمور زعير بالمغرب.

تطلب البحث أيضا القيام بتحريات ميدانية ضمن مقاربة تشاركية مع السكان والفاعلين المحليين والمنتخبين والسلطة المحلية والجمعيات كان الهدف منها البحث عن حلول وإمكانيات تنبع من اختيارات وأولويات السكان حتى يتم تضمينها في المخطط التنموي للمعمورة الجنوبية.

وفي نهاية العمل تم وضع بطاقة لكل مقترح مشروع مع ضبط الإمكانيات المحلية والحاجيات المطلوبة من الجهة ومن الجهات الرسمية مع التركيز على توصية مهمة وهي أن التنمية تستدعي عدم الاقتصار على البعد الاقتصادي والأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي والبيئي، مع اعتبار السكان المحليين فاعلين رئيسيين بتراثهم الثقافي وتراكم خبراتهم وفهمهم لبيئتهم.

الندوة الرابعة: إبيستمولوجيا ومناهج

تناولت مداخلات هذه الجلسة، عددا من المواضيع ذات الصلة بالاستعمالات المختلفة لوسائل التحليل الجغرافي، منها:

١- استعمال النظم المعلوماتية لأغراض متعددة وفي ميادين مختلفة لضبط التوزيع المحالي للظواهر الطبيعية والبشرية، مثل توطين المستوطنات البشرية التاريخية وتتبع تطورها الزمني والمجالي، أو من أجل تصنيف الوحدات الثقافية خدمة للتنمية المجالية. كما أن البرامج المعلوماتية توظف لإبراز التغيرات المجالية لمجاري الأنهار ورصد مستويات التدهور من المنبع إلى المصب؛

٢- اعتماد طرق تحليلية إحصائية لتحليل درجة الارتباط المكاني لتوزيع الظواهر المكانية على اعتبار وجود تباين من حيث درجة التجاور ومستوياته وأنماطه؛

٣- طرحت في هذه الجلسة أيضا، إشكاليات تنموية مختلفة مرتبطة بندرة المياه وآفاق المشاريع المقترحة للحد من هذه الآفة وأخرى في الميدان الإجتماعي المرتبطة بقطاع التعليم والصحة والخصوبة، مع التأكيد على تغيراتها المكانية، إضافة إلى اقتراح مجموعة من الحلول لدعم البنيات التحتية وتحقيق التوازن المجالي؛

٤- في نفس الإطار، تم تناول موضوع الأمن الغذائي، كظاهرة مستفحلة وذات أسباب مركبة ومتداخلة، تحتم اعتماد تنمية زراعية متوازنة.

ابتداء من الساعة الخامسة والنصف من نفس اليوم، تم عقد الجلسة الختامية. قدمت خلالها التقارير المتعلقة بكل الجلسات والأوراش التي تضمنها الملتقى، قبل أن يتم عرض تقرير تأليفي حول نتائجه.

اقتراحات وتوصيات تقدم بها بعض الزملاء في الجلسة الختامية للملتقى

١- خلق لجنة من الجغرافيين العرب، مهمتها السهر على التنسيق والاتفاق على توحيد مصطلحات الجغرافية على المستوى العربي، من خلال إصدار قاموس موحد لهذه المصطلحات توضع بالعربية ومقابلاتها بالفرنسية والأنجليزية مع شروح مستوفية لكل مصطلح بالعربية؛

٢- مقترح حول الترجمة لإثراء المكتبة العربية. لتحقيق هذا الهدف تم اقتراح لجنة للترجمة من الفرنسية والأنجليزية إلى العربية، لتمثين تكوين الطالب والباحث الجغرافي العربي؛

٣- تشجيع ودعم البحث الجغرافي الأكاديمي في العالم العربي وتشجيع التبادل بين الجامعات العربية (وفود، تجاريب...إلخ). لتحقيق ذلك يبقى من الضروري:

- خلق مؤسسة للبحث تهتم بتمويل البحث الجغرافي الأصيل، ومشاريع الباحثين الجغرافيين الشباب، والسهر على طبع نتائج أبحاثهم (منشورات علمية، رسائل، أطروحات، بحوث أصيلة...)؛
- تمويل الملتقيات والمؤتمرات والندوات العلمية ذات الصبغة الجغرافية؛
- تشجيع تبادل وفود الطلبة الباحثين، من أجل إنجاز تداريب علمية لفائدتهم؛
- حث الحكومات العربية على تخصيص نسبة من الدخل، يوجه لتمويل وتشجيع البحث الجغرافي خدمة للتنمية في البلدان العربية.

أيضا، تميز الملتقى الرابع بتنظيمه يوم الثالث السبت ٤ نونبر ٢٠٠٦ رحلتين ميدانيتين لفائدة المشاركين، توجهت الأولى نحو منطقة سهل الغرب والثانية نحو عاصمة المغرب الاقتصادية مدينة الدار البيضاء. وذلك بتأطير فريق من المختصين من الجامعات المغربية وأعضاء في الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة.

لقد شكل الملتقى فرصة سمحت بتبادل الخبرات بين الجغرافيين العرب والاستفادة من التجارب والتراكم المعرفي الملحوظ في جل الأقطار وتعميمها، إلى جانب مناقشة تحديات التنمية المجالية المطروحة على الأمة العربية، ولاسيما ضرورة دعم التوجهات الوحدوية مرورا بالإقليمية إلى الوحدة الشمولية المنشودة، وذلك من خلال تكريس شروط وآليات التعاون والتكامل المطلوبين في ظل التنوع الذي تفرضه الظروف المحلية لكل قطر.

اجتماع لحينة دراسة ترشيحات استضافة الملتقى الخامس للجغرافيين العرب ٢٠٠٨

انطلاقا من تزكية الجمع العام للملتقى الرابع بالرباط، تشكلت لجينة لدراسة ترشيحات استضافة الملتقى الخامس للجغرافيين العرب ٢٠٠٨، والتي تقدم بها ممثلون عن تونس، سوريا والكويت.

في بداية الاجتماع تم تحديد منهجية اتخاذ القرار كما يلي:

- الاستماع إلى عرض مركز يقدمه كل مرشح؛
- اتخاذ القرار بالتصويت السري؛

و أجريت عملية التصويت السري التي كشفت تأكيد ترشيح الجمعية الجغرافية الكويتية بأغلبية الأصوات، لينتهي الاجتماع بتوصية مفادها، فتح قنوات التواصل مع الجمعيات الجغرافية العربية وإشراكها في التحكيم العلمي ومتطلبات التنظيم، تمشيا مع منهجية تحضير الملتقى الرابع، التي سارت عليها الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، وذلك تحقيقا للجودة المرجوة والكاملة للمشروع.